

ماركس ضد سبسر

## تغيير النظام الضريبي: كسر محور النموذج القديم

غسان ديبه

«إن النظام المصرفي يجب أن يخدم المجتمع وليس العكس»  
جوزيف ستيفليرز

كان عام 1992 عاماً مفصلياً في تاريخ لبنان. حينها أعلن عن نموذج اقتصادي جديد، وكان «إصلاح» النظام الضريبي أحد أعمدته الأساسية، فوعد لبنان بأن يكون «جنة ضريبية». كان هذا الوعد براقاً وجميلاً في وقت كان فيه اللبنانيون خارجين للتو منهكين من الحرب الأهلية، وكانت الليرة اللبنانية قد ذهبت إلى الحضيض أخذتها معها الطبقة الوسطى هي ودخلها وثروتها. خفضت الضرائب على الأرباح والأجور إلى حددها الأقصى الـ 10%، فأصبح لبنان بالفعل «جنة ضريبية» قلّ مثيلها في تجارب فترات بعد الحروب، وقلّ مثيلها بين الدول «العادية»، ما عدا بعض الجزر والمقاطعات هنا وهناك.

لو أن الأمر توقف عند هذا الحد لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، لكن الجنة ترافقت مع إنفاق حكومي كبير (كان ضرورياً بعد الحرب) وتثبيت للنقد اللبناني (كان ضرورياً بعد موجات التضخم آنذاك، لكن ليس بالصرامة التي اتبعت). هذه التوليفة مجتمعة أدت إلى تنامي عجزات الخزينة وارتفاع الفوائد وتجميد الأجور وتراجع القطاعات الصناعية والزراعية. ما أسس لديناميكية توزيعية، حيث من ناحية تتراكم وتتكدس الثروات في أيدي القلة، وفي الناحية الأخرى تتكدس ديون الدولة وتنهار البنى التحتية وترزح الأكثرية تحت ثقل كلفة المعيشة والسكن والتعليم والصحة وعدم الأمان في التقاعد. هكذا أرادها «اقتصاد السحر الأسود»، وهناك الآن من يستمر في الدفاع عنه.

فما إن تعلن أي حكومة عن إجراءات ضريبية، ولو طفيفة، تطال الأرباح والفوائد والريوع حتى تقوم القيامة ولا تقعد من قبل «الهيئات الاقتصادية»، وينضم اليهم بعض السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين، ويبدأون برمي القنابل الدخانية حول الهدر والتحصيل الضرائبي و«مزrab» الكهرباء والفساد وضبط الإنفاق والإصلاح الإداري ومعاشات النواب والـ 11 مليار دولار، بحيث تلقى على تلك الأمور ما يعانينها كل من المالية العامة من عجز ودين، والاقتصاد من سوء توزيع للدخل والثروة، والبنية التحتية من اهتراء وتراجع. وينضم اليهم أحياناً بعض المعارضين الشعبويين لتصوير الوضع وكأن الأمر هو

ما حصل أثار المخاوف من رضوخ مجلس الوزراء للضغوط التي تمارسها جمعية المصارف والهيئات الاقتصادية الأخرى لمنع أي إصلاح ضريبي يصيب أرباحها الطائلة المحققة، إذ إن بعض الوزراء تحدثوا باسم المصالح المصرفية والعقارية. فعلى سبيل المثال، كان لوزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري مداخلة تتحدث عن عدم عدالة فرض ضريبة أملاك مبنية على الشقق الشاغرة، وعن ضرائب تمييزية تطاول المصارف مثل زيادة الضريبة على الفوائد والغاء تنزيلها من ضريبة أرباح المصارف، وكذلك فرض زيادة معدل الضريبة على أرباح الشركات... والتقى خوري (وهو مصرفي) مع مواقف وزراء آخرين عبروا بصراحة عن كونهم مستثمرين في العقارات وفي السندات المالية والودائع!

بدأ دراسة بنود مشروع الموازنة بات مرتبطة بالمواقف التي ستظهر خلال جلسة يوم غد، وهذا لا يعني أن النقاش المتعلق بالسلسلة والضرائب سيحسم، ولا سيما أن هذا النقاش مضى عليه سنوات، وكانت الهيئة العامة لمجلس النواب قد أقرت مشاريع القوانين الضريبية من دون إقبال محضر الجلسة حينها، وبالتالي من دون نشر هذه القوانين في الجريدة الرسمية وإعطائها طابعاً تنفيذياً، ما أبقى السلسلة والضرائب معلقين. وكان وزير المال علي حسن خليل قد علق على «الضجة» المثارة حول البنود الضريبية، بالإشارة إلى أنها أقرت في الهيئة العامة حيث كل القوى السياسية ممثلة ووافقت عليها، فلماذا اليوم بالتحديد بدأت تخرج أصوات رافضة لها؟

جلسة أمس كانت بمثابة مقدمة لإلغاء الحديث عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب، انطلاقاً من كونها أمراً غير مرغوب فيه حالياً. وهذا يعني عملياً أن الدولة ستخضع مجدداً لمصالح الهيئات الاقتصادية التي ترفض دفع الضرائب، وبالتالي سيعود الحديث ليحصر بالشعارات عن وقف الفساد والهدر من أجل تمويل السلسلة، وهو المنطق نفسه الذي ورد على لسان بعض الوزراء الذين يثيرون موضوع البنود الضريبية ويهولون بأن أثرها على النمو الاقتصادي سيكون مدمراً.

الشعب" من جهة وحفنة من الفاسدين في الجهة الأخرى، ويتحول الأمر إلى قطاع خاص منتج" في مواجهة قطاع عام فاشل ويهدر". وبعد فترة تمر العاصفة وتراجع الحكومة عن فرض الضرائب على الأرباح والريع والفوائد أو تبقياها في حدها الأدنى.

بعض الأمور يجب أن تطرح في خضم هذا النقاش الدائر الذي وصل إلى حد أن يطرح رئيس جمعية تجار بيروت ما سماها «الميثاقية الاقتصادية»، في محاولة لتأجيل كل شيء إلى الحكومة المقبلة، في استعمال سيئ للميثاقية التي انتقلت من «الميثاقية الوطنية» إلى «ميثاقية توزيع الحفان» (بعد الحلم بالنفط والغاز!) والآن إلى ميثاقية جديدة تحاول تأييد النظام الاقتصادي القديم البائد.

أولاً، كتب الكثير عن «العملية» التي قام بها مصرف لبنان الذي أعطى فيها المصارف وأصحاب الثروات أرباحاً طائلة،



### الضرائب على أرباح المصارف والفوائد والريع العقاري وعلى الثروة لتؤدي إلى تعميق الركود



التي هي بمثابة انتقال للثروة من عموم اللبنانيين إلى تلك الحفنة من الريعين. فهذه العملية حاولت أن تعكس تراجع معدل الريع لدى المصارف في السنوات الأخيرة التي لا تزال تحلم بالعودة إلى التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الجديدة، حيث كان «عصر المصارف الذهبي». ما فعله المصرف المركزي مؤخراً ليس إلا محاولة للعودة إلى هذا العصر، وبالتالي هذه «الصدمة» كان يجب أن تقابل بصدمة إيجابية عبر طرح زيادة الضريبة ليس فقط على 17 في المائة، بل يجب زيادة هذه الضريبة إلى 30 في المائة على الأقل والضريبة على الفوائد إلى 20 في المائة. وفي هذا الإطار لا بد من الملاحظة أن رؤوس الأموال المصرفية وغيرها لن تهرب إلى أي مكان، فالرأس المال لن يجد

مكاناً أفضل من لبنان لتحقيق الأرباح والفوائد العالية. ثانياً، على الرغم من معضلة العجز في قطاع الكهرباء الذي يتقلب حجمه مع أسعار النفط، إلا أنه يقابله فائض في قطاع الاتصالات. فمنذ عام 2000 إلى آب 2016 بلغ العجز المتراكم في الكهرباء حوالي 27 ألف مليار ليرة، لكن في نفس الفترة فإن قطاع الاتصالات حقق فائضاً بلغ 26,3 ألف مليار، أي إن محصلة الخدمتين العامتين الأساسيتين في 17 عاماً بلغت عجزاً مقداره أقل من 500 مليون دولار، أي 30 مليون دولار فقط في السنة!!! ومن المرجح عند صدور الأرقام من آب إلى الآن أن يتبخر حتى هذا العجز الضئيل، بل أن يتحول إلى فائض في السنة القادمة.

ثالثاً، إن مقولة عدم فرض ضرائب في حالة الركود الاقتصادي التي تسوقها الهيئات الاقتصادية صحيحة في الشكل، وهي في أساس الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يؤمن بتدخل الدولة في الاقتصاد. ولكن من الغريب أن يتحول الرأسماليون، ومن بينهم الرأسماليون اللبنانيون، إلى كينزيين «غيب الطلب» عندما تتهدد مصالحهم. فهم في أميركا فعلوا ذلك بعد الأزمة الرأسمالية الأخيرة عندما توسلوا (حرفياً) الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة للتدخل لإنقاذهم، بعد عقود من رفضهم للدولة والاستهزاء بها. أما في المضمون، فإن الضرائب على أرباح المصارف والفوائد والريع العقاري وعلى الثروة، إن وضعت في لبنان، فلن تؤدي إلى تعميق الركود، لأن كل هذه المداخل والثروة لا تتحول إلى الاستهلاك والاستثمار الحقيقي، بل تبقى وتتكدس من دون دخولها في الدورة الاقتصادية. لكن على العكس، فإن فرض الضرائب عليها واستعمال الواردات للاستثمار العام سيؤديان إلى تفعيل الاقتصاد ونموه.

رابعاً، إن مداخل «الاقتصاد الخارجي» يجب ألا تكون فقط لتغطية العجز التجاري، بل يجب أن تكون أيضاً خاضعة للضريبة. إن الاقتصاد اللبناني لم يعد اقتصاداً يمكن حصر متغيراته ضمن الحدود الجغرافية، بسبب الهجرة الكثيفة للعمالة إلى الخارج (ثلث القوى العاملة). لكل هذا، على الحكومة الأولى للعهد الجديد، الذي شكل أملاً بالنسبة إلى الكثيرين، أن تضع الهجمات الكثيفة لقوى اليمين الاقتصادي جانبا، وأن تشرع في تغيير النظام الضريبي جذرياً، لأن من دونه ستحبط كل محاولات العهد بالإصلاح والتغيير، وإلا عليها التنحّي، لأن التغيير لن يتم بأدوات النظام القديم أبداً.

## المصارف تطلب مساواتها ضريبياً مع الفقراء

القطاع المصرفي بصورة انتقائية، سوف ترفع للسلطات المختصة مذكرة في هذا الخصوص وتجري اتصالات مكثفة مع المسؤولين المعنيين لمعالجة الموقف».

في الواقع، عبر المشاركون في الاجتماع عن رفضهم لزيادة الضريبة على ربح الفوائد من 5% إلى 7%، ورفع الضريبة على أرباح شركات الأموال من حد أقصى يبلغ 15% إلى 17%، وزيادة معدل الضريبة على توزيعات الأرباح على المساهمين في الشركات... إلا أن المواقف الحادة تركزت على الاقتراح الوارد في مشروع قانون الموازنة الرامي إلى إلغاء حسم الضريبة على ربح الفوائد من ضريبة الأرباح، فالمعروف أن القانون نص على السماح للمصارف بتخزين قيمة هذه الضريبة المسددة عنها من الضريبة على الأرباح، وهو ما يشكل إعفاءً من نحو 150 مليون دولار من الضرائب المتوجبة على المصارف للخزينة العامة.

بحسب مصادر مصرفية، قرر المصرفيون تمويل حملة ضد أي إجراء ضريبي يطاول أرباحهم، نحو تجاوزت فعلياً في العام الماضي نحو 8 مليارات دولار، من ضمنها نحو 6 مليارات دولار نتجت من «الهندسة المالية» التي أجراها مصرف لبنان ودرّت أرباحاً استثنائية أضيفت إلى نحو ملياري دولار من الأرباح

قررت جمعية المصارف زيادة وتيرة ضغوطها لإسقاط أي اقتراح ضريبي يستهدف أرباح المصارف الطائلة. أمس، عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعاً استثنائياً في مقره، وناقش المقترحات الضريبية المدرجة في مشروع موازنة عام 2017، التي نصيب المصارف، وقرر رفع مذكرة على هذا الخصوص إلى السلطات المختصة، كذلك قرر تكثيف الاتصالات مع المسؤولين المعنيين لمعالجة الموقف». وقالت الجمعية في بيان صادر عنها «إن لبنان يعاني منذ سنوات تباطؤاً مطوّراً في نموه الاقتصادي، لذا من الطبيعي أن تكون مسألة تحريك عجلة الدورة الاقتصادية في مقدّمة اهتمامات السلطات الرسمية والهيئات الاقتصادية وسائر المواطنين. وهي تتطلب جهوداً لا بد أن تأخذ وقتها لتتم، ما يجعل من أية أعباء ضريبية جديدة في هذه المرحلة المأزومة إجراءً ذا انعكاسات سلبية أكيدة على تعزيز النمو المستهدف وعلى تدفق الاستثمارات الخارجية ورصيد ميزان المدفوعات واستحداث فرص عمل للشباب، وبالتالي على مستوى معيشة المواطنين». وأضاف البيان: «إن جمعية المصارف، إذ تنبّه من المخاطر التي قد تنجم عن مشروع موازنة عام 2017 والضرائب الجديدة المقترحة فيه، والتي تناول بعضها

### دعوة

إن مجلس إدارة شركة البناية الحديثة ش.م.ل. يدعو جميع مساهمي الشركة إلى إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة التي ستعقد في مركز الشركة الكائن في بيروت - الصيبي شارع الأرز في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الجمعة الواقع فيه ٢ آذار ٢٠١٧، متضمناً البحث في تعديل بعض مواد نظام الشركة ومنها أساساً تحويل فئة الأسهم لحامله بعد التفرغ عنها إلى سهم اسمية إنفاذاً للقانون رقم ٧٥/٢٧/٢٠١٦/١٠ وتفويض مجلس الإدارة اصدار سهم اسمية جديدة.

شركة البناية الحديثة ش.م.ل.  
مجلس الإدارة

### دعوة

إن مجلس إدارة شركة ستيديو بعلبك ش.م.ل. يدعو جميع مساهمي الشركة إلى إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة التي ستعقد في مركز الشركة الكائن في بيروت - الصيبي شارع الأرز في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الجمعة الواقع فيه ٢ آذار ٢٠١٧، متضمناً البحث في تعديل بعض مواد نظام الشركة ومنها أساساً تحويل فئة الأسهم لحامله بعد التفرغ عنها إلى سهم اسمية إنفاذاً للقانون رقم ٧٥/٢٧/٢٠١٦/١٠ وتفويض مجلس الإدارة اصدار سهم اسمية جديدة.

شركة ستيديو بعلبك ش.م.ل.  
مجلس الإدارة